## المحاضرة السادسة عشر

**أسباب الفساد الاداري :**

تتعدد الأسباب التي تؤدي الى الفساد الاداري فمنها اسباب تربوية و سلوكية ومنها أسباب اقتصادية و أسباب سياسية و أسباب قانونية ، وذلك كما يلي :

**١- أسباب تربوية و سلوكية .**

يترتب الفساد الاداري على عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال سواء في الأسرة او في المجتمع الذي يعيش فيه مما يؤدي الى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون ، كما ان انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم و الروابط القائمة على النسب والقرابة من أهم الأمور التي تؤدي الى الفساد الاداري .

**٢- أسباب اقتصادية .**

تتمثل الأسباب الاقتصادية في نقص الرواتب والامتيازات وعدم قدرة الموظف على الوفاء بمتطلبات المعيشة كل ذلك يجعله يمد يده لقبول الرشوة ليسد بها هذا النقص ، كما ان ضعف وانحسار المرافق و الخدمات التي تخدم المواطنين يشجع على التنافس بين عامة الناس للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك الوساطة و المحسوبية و المحاباة وتقبل الرشوة.

**٣- أسباب سياسية .**

من العوامل التي تؤدي الى الفساد الاداري وجود تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة ، فتقلب الدولة من ديمقراطية الى دكتاتورية والعكس يخلق جو من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الاداري ، كما ان عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وضعف السلطة القضائية وغياب استقلالية و نزاهة القضاء يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد ، فضلاً عن ضعف الادارة لدى القيادة السياسية وعدم اتخاذ أيه اجراءات وقائية او عقابية جادة ، ناهيك عن غياب الحريات خاصة حرية الاعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول للمعلومات او السجلات مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات و المؤسسات العامة .

**٤- أسباب قانونية .**

يرجع الانحراف الاداري الى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وقصور بعض مواد القانون وغموضها الأمر الذي يعطي الفرصة للموظف الى التهرب من القانون وتفسيره تفسيراً يتعارض مع مصالح المواطنين ، فضلاً عن غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص .

**أنواع الفساد الاداري :**

**١- الانحرافات التنظيمية .**

ويقصد بها المخالفات التي تصدر من الموظف اثناء تأديته لمهام وظيفته والتي تتعلق بالعمل كعدم احترام العمل والتأخر عن الحضور صباحاً والخروج مبكراً عن وقت الدوام الرسمي وقراءة الصحف واستقبال الزوار و التنقل من مكتب الى آخر ، فضلاً عن امتناع الموظف عن أداء العمل او عدم القيام به على الوجه الصحيح او التأخر عن أداءة ، كذلك التراخي و الكسل في اداء العمل وعدم الالتزام بأوامر وعليمات الرؤساء و السلبية وعدم ابداء الرأي وعدم الرغبة في التعاون والعمل الجماعي ، فضلاً عن عدم القدرة على تحمل المسئولية بعدم التوقيع على الأوراق و المستندات .

**٢- الانحرافات السلوكية .**

يقصد بها المخالفات الادارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه ومنها عدم المحافظة على كرامة الوظيفة كتعاطي المخدرات او التورط في جرائم مخلة بالشرف او الأخلاق او سوء استعمال السلطة و المحسوبية و الوساطة .

**٣- الانحرافات المالية .**

ويقصد بها المخالفات المالية و الادارية والتي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف وذلك بمخالفة القوانين والأنظمة و اللوائح المنظمة لسير العمل ، وقيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة اليه من فرضه الاتاوة على بعض الأشخاص او استخدام مرؤوسيه في القيام بأعمال شخصية بعيداً عن الأعمال الرسمية ، وتبديد الأموال العامة والإسراف في استخدامها على الحفلات و الدعاية والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي .

**٤- الانحرافات الجنائية :**

تتمثل في قيام الموظف بقبول الرشاوى واختلاس المال العام والتزوير وغيرها من التصرفات التي تجعل الموظف يخضع للمساءلة الجنائية .

**آثار الفساد الاداري :**

**١- أثر الفساد الاداري على الايرادات الحكومية .**

بسبب الفساد الاداري تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الايرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الانتاج و الدخل و الواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ، كما ان الدولة تفقد الكثير من مواردها عندما تقوم بتقديم الدعم الى فئات غير مستحقة بسبب الحصول عليه بالرشوة والنفوذ او بأية وسيلة أخرى وكل ذلك يؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة .

**٢- أثر الفساد الاداري على النمو الاقتصادي .**

يترتب على الفساد الاداري خفض معدلات الاستثمار حيث يؤدي الفساد الى الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال المحلية ، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة تعتبر شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء ، كما أن الفساد الاداري يؤدي الى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة .

كما أن الفساد الاداري الى الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية نتيجة لسوء سمعة النظام السياسي ، ناهيك عن هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب العامة .

**٣- أثر الفساد الاداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل .**

يؤدي الفساد الاداري الى توسيع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء وهذا من خلال تراجع مستويات المعيشة وتهرب الأغنياء من دفع الضرائب باستخدام طرق ملتوية كالرشوة ، كما يؤدي الفساد الاداري الى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثال : التعليم والسكن وكذلك الاقلال من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة الى هذه الخدمات.

**٤- أثر الفساد الاداري على النواحي الاجتماعية .**

يؤدي الفساد الاداري الى زعزعة القيم الأخلاقية في المجتمع والى الاحباط وانتشار اللامبالاة و السلبية بين جميع افراد المجتمع وظهور التعصب والتطرف في الأداء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص ، كما أن الفساد الاداري يؤدي الى فقدان الاحساس بقيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في أداء الواجب الوظيفي و الرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام فضلاً عن الشعور بالظلم لدى غالبية أفرادا المجتمع مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع .

**٥- تأثير الفساد الاداري على النظام السياسي .**

يترك الفساد الاداري آثار سلبية على النظام السياسي سواء من حيث شرعيته او استقراره او سمعته حيث يؤثر على مدى تمتع النظام السياسي بالديمقراطية والقدرة على احترام حقوق المواطنين كالحق في المساواة وتكافؤ الفرص والوصول للمعلومات وشفافية النظام وانفتاحه ، كما أن الفساد الاداري يؤدي الى اتخاذ القرارات طبقاً للمصالح الشخصية ودون مراعاة للصالح العام وهذا يقود الى الصراعات اذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة مما يؤدي الى خلق من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية .

كما أن الفساد الاداري يؤدي الى ضعف المؤسسات السياسية و مؤسسات المجتمع المدني وهو ما يحول دون حياة ديمقراطية ، وبالإجمال يسيء الفساد الاداري الى سمعة النظام السياسي وعلاقته مع الدول الأخرى التي من الممكن ان تقدم الدعم المادي له ، كما أن الفساد الاداري يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة .

**وسائل مكافحة الفساد الاداري :**

**تتعدد وسائل مكافحة الفساد الاداري ، وهي كالتالي :**

**١- المحاسبة .**

وهي خضوع الأشخاص الذين يعهد اليهم بالمناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم وتصرفاتهم حيث يكون الموظف الحكومي مسئول امام رؤسائه وهم مسئولين بدورهم امام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على كافة أعمال السلطة التنفيذية .

٢- **المساءلة .**

وهي واجب المسئولين عن الوظائف العامة عن تقديم تقارير دورية عن نتائج اعمالهم ومدى تنفيذهم لها وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الادارات العامة حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية والقانونية وهذا يشكل أساس استمرار اكتسابهم للشرعية والدعم للشعب .

٣- **الشفافية .**

هي وضوح ما تقوم به المنظمة ووضوح علاقتها بالمواطنين وعلنية الاجراءات والأهداف وهذا كما ينطبق على المؤسسات الحكومية ينطبق على مؤسسات القطاع الخاص .

٤- **النزاهة .**

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل ودائماً النزاهة تتعلق بقيم أخلاقية معنوية.

**بتوفيق جميعاً ..**

**حُروف انثوية**